

أسئلة دستورية من وحي المدرسة النجفية

النص في بغداد في 7 نيسان 2018، خلال افتتاحية "مؤتمر الباقرين الدولي، وحدة هدف وتكامل منهج"، بدعوة من الدكتور همام حمودي نائب رئيس مجلس النواب العراقي. والباقران هما المرحومان محمد باقر الصدر ومحمد باقر الحكيم.

صورة افتتاحية بهذه الرموز الأساسية في الدولة - رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس - تطرح سؤالاً له دلالاته المركزية: ماذا عن كردية رئيس الجمهورية وشيعة رئيس مجلس الوزراء وسنية رئيس المجلس النيابي، هل باتت عرفاً عراقياً معتمداً، أي هل أنه أحرى بنا أن نتحدث عن سنية رئاسة المجلس النيابي، وشيعة رئاسة مجلس الوزراء وكردية رئاسة الجمهورية؟ هل دخل العراق في هكذا منظومة دستورية هجينة قومية - مذهبية أكثر تعقيداً من النسق اللبناني فصارت فيه سنة دستورية؟ وما عني أن يكون رأي المحفّتي بذكرهما من هكذا منظومة؟

السؤال الرابع الذي يثيره مؤتمرنا عن وحدة الهدف وتكامل المنهج في الباقرين هو المقاربة الدستورية للإتحاد والتكامل في العراق. السؤال مطروح اليوم في سبل معالجة أزمة التكامل في دولة تركزت نفسها في دستورهما نظامياً اتحادياً. هذا مفهوم جديد في قلبه الدستوري في المنطقة، ولو أظهر فقيدها الكبير السيد حسن بجر العلوم في كتابه الإسلام والفيدرالية أن الموضوع ليس جديداً في معضلاته كما في بعض جوابات التراث عليه.

الموضوع الإتحادي في العراق واسع، ويعيدنا إلى سؤال الحريات، فهل من احترام مختلف للحريات العامة في الإقليم الكردي عن سائر العراق الإتحادي؟ هل يمكن سنّ البرلمان الكردي المعترف به اتحادياً قانوناً يضيّق على الحريات، أو يزيد منها، عن سائر العراق؟ بل في سياق السؤال المرتبط أيضاً بالسؤال الثالث عن توزيع السلطات، وقد بات أكثر إلحاحاً بعد الإستهتاء الصيف الماضي في كردستان: هل أنّ معالجة موضوع توزيع سلطات المركز والأطراف في العراق هي معالجة سياسية صرفة، أم من الأفضل أن يدخل عليها الطرح الدستوري الأعمق والأوسع؟ هل مشكلة صرف المرتبات في كردستان من الحكومة المركزية موضوع سياسي آني ومرحلي، أم أنّ غياب تفعيل المجلس الإتحادي كما رسمته المادة 65 من الدستور العراقي هو المشكلة التي أدت إلى الإستهتاء أصلاً؟

ش مجلس الإتحاد لا يزال غائباً في العراق رغم الجهود الحثيثة التي عشناها في مواكبة عمل لجنة صياغة الدستور بقيادة الشيخ الدكتور همام حمودي في 2009-2010، ورغم عمل كل من الدكتور فؤاد معصوم والدكتور سليم الجبوري لاستحداث المجلس بدراسات وأقضية ومشاريع قانونية جديّة ومستمرّة، ورغم القرارات والتوصيات المهمة في إنشائه المجلس من المحكمة الإتحادية العليا. وهل مثل هذا الغياب جائز في دولة يصفها دستورهما بالاتحادية؟

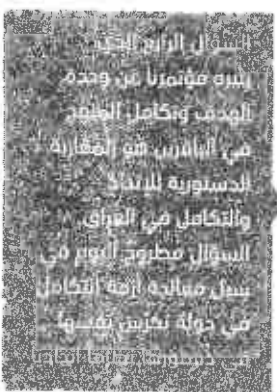
هل معالجة الأزمة الإتحادية في العراق ما بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان فقط من باب السياسة، أو هل أن المعالجة ترقى إلى عضلة دستورية لا مجال لحلّها من دون انتخاب مجلس الإتحاد وتفعيل دوره الجامع للأقاليم والمركز؟

هذه المساهمة الدستورية لم تتحدّج في بداياتها كما في نهاياتها بأحقية علماء الدين في القيادة السياسية مكرسة في الدستور.

أتمنى قراءة بحثٍ يوماً قريباً في هذا التراث عنوانه "النظرية الدستورية من أضواء النجف إلى لجنة إعادة صياغة الدستور". هذه أطروحة واسعة في معالمها العلمية تشمل نقاشات في الحريات الأساسية للمواطن فرداً وجماعة، والمنظومة الحاكمة بسلطاتها الثلاث، كما الهيكل الإتحادي في العراق الجديد.

هي نقاشات في أسئلة المدرسة الصدرية، أو المدرسة الباقرية في عنوان ندوتنا، أختصرها بثلاث مسائل بحثية، تضاف إلى المسألة الأولى عن أحقية رجال الدين الدستورية في قيادة الحكومة.

المسألة الثانية في الحريات العامة للمواطن. قد أكون ساذجاً لكنني أرى في العراق كما في لبنان وتونس انهياراً لجو الخوف من تعرّض الناس لأهل السياسة عموماً، وللرئاسات فيها بشكل خاص. سنذا تعرّض يأتي بأشكال وتعبير مختلفة، وليست كلها مذبذبة في مفردها، أو صائبة في محتواها، أو أنيقة في أدائها.



لكن أيّاً من المتعرضين والمتعرضين يخاف الحبس، أو التعذيب، أو القتل، فيما لا يزال الحبس والتعذيب والقتل أهمّ الطابع المعتمدة للأسف في سائر المنطقة لمعالجة أيّ منقلب لأرباب الحكم، مهما كان حديثه مذهبياً. وهناك استثناءات في العراق ولبنان وتونس، لكن الخاس لا يخشون على العموم الدفع بأرائهم خوفاً من العقاب العنيف الذي ما تزال المنطقة تعاني منه في البلاد العربية وتركيا وإسرائيل وإيران.

كيف يمكن دعم هذه النزعة، أي المحافظة على الحريات العامة وتوسيعها؟ موضوع حرية التعبير متشعب، ومن أهمه دور المحاكم للدفاع منه. لكن الثقافة وأجرو العلم مهمان أيضاً. وفي بعض الجواب على السؤال أخلّ سيرة الباقرين تلقى بنورها الصاغر، سلباً وإيجاباً، سلباً بمعنى تصحيتها من أجل الكلمة الحرّة، وإيجاباً في خوضهما المعترك السياسي بالقلم وليس باللعنف.

سؤال آخر من تهليل للناس في الحكومة.

شبابي ملأط
مناج دولي وأستاذ في الحقوق

أفيس ما يعنيه المشرف، بحضور هذا اللقاء غيابة المحفّتي بهما. حيننا تصوّر وجود شبيهما الوفور برفقتنا لولا الغدر الجاهل لهما ولرجال ونساء عظام قدّمهم العراق - والشرق - للعالم في عصرنا القاسي، وحزّز أحبابهم أنسهم، وغيبهم عن التراث العالمي المرافق لهم لو عاشوا عمرهم مليئاً مكتملاً دون انقطاع الوصال الذي يرفضه اللوحش الإنساني وسيلة الأطماعه.

بعد اكتشافافي كراسات الشباب عن "شبهات المستشرقين" عند محمد باقر الحكيم، وهي شبهات حمل لوائها عالمياً المرحوم إدوارد سعيد، عرفت السيد الحكيم قائداً سياسياً في لمحات عبارة جده وهي قاصرة عن تناول أكثر عمقاً شخصيته وتراثه.

طبعاً لم تحسن لي معرفة محمد باقر الصدر شخصياً، غير أنني لا أبالغ إذا قلت إن جهدي في دراسة كتاباته غرّ حياتي، وفتح عليها صدقات لا تحصى منذ لقائي بالمردومين السيد مهدي الحكيم والعلامة الدكتور محمد بحر العلوم في لندن لأول مرة عام 1986، فصدقات في انكناز والعراق وجعفر الصدر - بعد ثلاثة عقود ببقاء السيد جعفر الصدر - الذي أتحف الطبعة الثانية من كتابي في تجديد الفقه الاسلامي عند الصدر ورفاق النجف بمقدمة ماثورة علماً وبلاغة بعنوان "ماضي يرسم حاضراً".

وإمام الإبداع محمد باقر الصدر شبيته يوماً بمعلق آخر في الفكر الإنساني، كارل ماركس، نختلف طبعاً في آراء كارل محمد باقر الصدر، والعالم لا يزال يتساءل عن صحة آراء كارل ماركس أصلاً، وبعضها خطيئ أو سخيف، مثلاً مفهوم دكتاتورية البروليغاريا، ولا شك عندي اليوم، بالعودة إلى التجربة العراقية الجديدة، أن كتابات محمد باقر الصدر المتأقفة في النظام الدستوري المستسقى من ثلاثية لا مثيل لها في علمي المتواضع في التراث العالمي، والامنطق من الآلية الرابعة والأربعين من سورة المائدة - وقد أنزلنا التوراة... الآية - فلا يبعد الفئسفي الذي يميز الفرد والمجتمع في عصمة الاسلام عبر التاريخ في منابع الآخرة، فاللمحة الفقهية التمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الاسلامية في ايران، هذه الثلاثية البديعة من المرجح أننا كلنا نختلف على نتيجتها اليوم، وهي أحقية قرار علماء الدين على غيرهم في المنظومة الدستورية.

ومن رافق كتابات محمد باقر الصدر، وكتابات ملازمة لمحمد باقر الحكيم، أيضاً رافق الشكوك العلمية عندهما، كما تغيير المواقف وتحديثها. فمن جهة، تعرف اليوم بعض كتابات الصدر الشاب في الدستور الاسلامي، ولو غاب عمداً كتاب مجتمعه، كما نعرف أن مساهمة السيد باقر الحكيم، كالمرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين، ومقدمة السيد جعفر محمد باقر الصدر المشتمل إليها أصلاً، ومن منكم ينتمى إلى هذه المدرسة النجفية العريقة،